الصفة على الموصوف ضربان الأول تخصيص أمر بصفة دون أخرى وتخصيص
صفة بأمر دون آخر والثاني تخصيص أمر بصفة مكان أخرى وتخصيص
صفة بأمر مكان آخر والمخاطب بالأول من ضربي كل من قصر الموصوف
على الصفة وقصر الصفة على الموصوف من يعتقد الشركة أي شركة
صفتين أو أكثر في ~~صفة واحدة في قصر الصفة~~ موصوف واحد في الصفة
قصر الموصوف على الصفة وشركة موصوفين أو أكثر في صفة واحدة
في قصر الصفة على الموصوف حتى يكون المخاطب بقولنا ما زيد إلا كاتب
من يعتقد اتصافه بالكتابة والشعر وبقولنا ما كاتب إلا زيد من يعتقد
اشتراك زيد وعمرو في الكتابة وسمي هذا القصر قصر إفراد لقطع
الشركة أي لقطعه الشركة المذكورة وبالثاني أي المخاطب بالثاني
من ضربي كل وهو تخصيص أمر بصفة مكان أخرى أو تخصيص صفة بأمر
مكان آخر من يعتقد العكس أي عكس الحكم الذي أثبته المتكلم حتى يكون
المخاطب بقولنا ما زيد إلا قائم من يعتقد اتصافه بالقعود دون
القيام وبقولنا ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر عمرو دون زيد
وسمي هذا القصر قصر قلب لقلبه حكم المخاطب أو تساويا عنده
الظاهر أنه عطف على قوله يعتقد العكس ولفظ الإيضاح صريح في ذلك
أي المخاطب بالثاني إما من يعتقد العكس وإما من تساوى عنده الأمران
أعني اتصافه بتلك الصفة واتصافه بغيرها في قصر الموصوف
واتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة في قصر الصفة حتى يكون
المخاطب بقولنا ما زيد إلا قائم من يعتقد أنه إما قائم أو قاعد ولا يعرفه
على التعيين وبقولنا ما شاعر إلا زيد من يعتقد أن الشاعر إما زيد أو عمرو
من غير أن يعلمه على التعيين وسمي هذا القصر قصر تعيين لتعيينه ما هو
غير معين عند المخاطب فيه العكس فقصر قلب وإن تساويا فقصر تعيين
وفيه نظر لأنه إذا تساوى الأمران عند المخاطب وعين المتكلم
أحدهما يكون هذا تخصيص أمر بصفة دون أخرى لا تخصيص أمر بصفة مكان

أخرى لأنه لم يثبت الصفة الأخرى حتى يثبت المتكلم تلك الصفة مكانها
ألا ترى أنك إذا قلت ما زيد إلا قائم لمن اعتقد اتصافه بواحد من
القيام والقعود على التساوي فقد خصصته بالقيام متجاوزا القعود
ولم تخصصه بالقيام مكان القعود لأن المخاطب لم يعتقد اتصافه بالقعود
حتى يوقع القيام مكانه وكذا الكلام في قصر الصفة ولهذا جعل صاحب
المفتاح تخصيص شيء بشيء دون آخر مشتركا بين قصر الإفراد والقصر الذي
سماه المصنف قصر تعيين وجعل تخصيصه به مكان آخر قصر قلب فقط
فإن قلت مراد المصنف بالأخرى إحدى الصفتين وبالآخر أحد الأمرين
فإذا قلت ما زيد إلا قائم لمن اعتقد اتصافه بأحد الصفتين فقد خصصت
زيدا بالقيام مكان الصفة الأخرى التي هي إحدى الصفتين التي اعتقدها
المخاطب وكذا في قصر الصفة قلت مقتضى قوله مكان أخرى
أن تكون الصفة المذكورة ثابتة والأخرى منفية وإذا أريد
بالأخرى إحدى الصفتين فهي صادقة على الصفة المذكورة لأن المخاطب
لم يعتقد اتصافه بإحدى الصفتين بشرط عدم التعيين لأن جمعهما
محال بل اعتقد اتصافه بإحدى الصفتين من غير علم بالتعيين
وهذا صادق على كل واحد من الصفتين فلا يكون هذا تخصيصه
بصفة مكان أخرى بل تخصيصه بصفة تصدق عليها الأخرى
فإن قلت قوله مكان أخرى لا يقتضي أن يكون اعتقاد المخاطب
نفي الصفة المذكورة وإثبات الأخرى بل يكفي فيه تجويز نفيها وإثبات
الأخرى وههنا كذلك لأنه إذا تساوى الأمران عنده فكما
جوز أن تكون الصفة الثابتة هو القيام فقد جوز أن يكون هو
القعود على التعيين فإذا قلت ما زيد إلا قائم فقد خصصته بالقيام
مكان الصفة الأخرى التي جوز ثبوتها له على التعيين وهي القعود
وهذا خلاف قصر الإفراد فإنه إذا اعتقد اتصافه بالصفتين لم
يجوز انتفاء أحدهما فلا يكون قولك ما زيد إلا قائم تخصيصا لزيد بالقيام

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)